تـمـهـيـد :

تعد المنشآت من الملاعب والمساحات و المرافق الرياضية من جهة والأجهزة والأدوات و الوسائل الرياضية من جهة أخرى من المستلزمات الرئيسية للسير الحسن إذ أنها تمثل العمود الفقري للنشاط الرياضي.

إن اتساع دائرة استعمال الوسائل الرياضية يرجع لأسباب جوهرية و هامة ، كما أن هذه الوسائل و المنشآت الرياضية تعتبر كذلك عاملا مهما في الإكثار من جوانب النشاط البدني و الرياضي فهي تضيف إلى النشاط عناصر التشويق و السرور و هي تزيد من إبراز مواهب و إبداعات المراهقين و الرياضيين بصفة عامة.

و قد تطرقنا في هذا الفصل إلى المنشآت و الوسائل الرياضية وكيفية استغلالها و طريقة تسيرها و الأهمية التي تمثلها هذه الأخيرة في تنمية الرياضة واتساع دائرة الممارسة داخلها.

1 – لمحة تاريخية عن المنشآت وتطورها:

1-1-المنشات الرياضية في العصر القديم :

يعود الفضل إلى الإغريق الذين يعتبرون هم الأوائل الذين اهتموا بالرياضة وبنو منشأتها من القديم, وهذا بعد تنظيمه للاعب في عام 468 قبل الميلاد مما اضطرهم للإقامة و إنشاء عدد كبير من الملاعب.

و قد كانوا أول من أطلق على اسم الملعب لفظ إستاد

و أثناء العصر الروماني الذي عرفت فيه المنشآت أوجهها و ذلك لوفرتها واهتمام المسئولين بها حيث أقيمت مجموعة من المنشآت الرياضية منها:

أ-ملعب البنتاثون :الذي كان يستعمله الرومان في إجراء منافسة البنتاثون .

ب-ملعب الهيبودورم :وقد خصص في العصر الروماني لمسابقات الفروسية و العربات

ج-البالاسترا: وكان يخصص هذا الملعب للتدريب .

د-الليونيديون :وهو المكان الذي يخصص لإقامة اللاعبين والزوار كما هو الحال في العصر الحالي بما يسمى القريم الرياضية .

هـ-الكولوسيوم :و يعتبر من أشهر الملاعب التاريخية، وقد أتقن هذا الملعب ووفر له جميع الوسائل و اهتمام من طرف مهندسين الذين أتقنوا في صنعه .

وعند بداية عام 1890 بدأ الاهتمام الكبير من طرف المسئولين بالمنشآت الرياضية في أوربا وطورتها على خبراء ومتخصصين وبعد اهتمامهم بالمنشآت ذهبوا حتى إلي تجهيزها الذين استعانوا بتكنولوجيا المتطورة في تجهيز مختلف هذه المنشآت مما جعلهم في تنافس مستمر بين معظم الدول في إظهار مختلف تقنيات وتطورات الحديثة التي وصلت إليها.

1-2-المنشآت الرياضية في العصر الحديث :

حيث أصبح القائمون علي الرياضة في العصر الحديث يجسدون فكرة مراعاة مختلف سبل الراحة والرضي الذي توفره الدول للمسئولين علي الرياضة ، و أصبحوا يقيمون المدن الرياضية التي تظهر أهميتها في مدي استيعاب اكبر عدد مكن من الرياضيين مع توفير جميع فرص الراحة لهم.

2- مفهوم المنشآت الرياضية :

إن المنشآت الرياضية تعتبر العنصر الأساسي لكل سعي للتطور الرياضي ، فهمي تتحكم في مستقبل الرياضي كله، وتشكل القاعدة المادية التي بدونها لا يمكن القيام بأي سعي لتعميم وتوسيع الممارسات الرياضية. ويعود مفهوم المنشآت الرياضية علي حساب المرسوم التنفيذي ، الذي يحدد شروط أحدي المنشآت الرياضية استغلالها على النحو التالي.[1]

(المنشآت الرياضية هي كل منشأة مفتوحة للجمهور معدة خصيصا للممارسة البدنية والرياضية والتي تتوفر فيها الشروط التقنية والصحية والأمنية لاحتواء النشاطات الرياضية والبدنية).

فمن خلال هذا التعريف يمكن القول انه تعتبر منشأ ما بأنها رياضية ابد أن تتوفر علي العنصرين التالين:

-أن تكون مفتوحة للجمهور.

-أن تكون معدة خصيصا للممارسات البدنية والرياضية آو الترفيهية

* أن تكون مفتوحة للجمهور :يقصد من ذلك عدم تخصيص الاستعمال على فئة معينة من الناس. وان تكون المنشأ مفتوحة للكل أو لجميع الناس، فهمي ذات استعمال مشترك بين جميع الناس. سواء تعلق الأمر بالرياضيين أو المتفرجين أو غير ذلك من الناس.

3- أنواع المنشآت الرياضية :

تختلف المنشآت الرياضية عن بعضها بناء على ما تحتويه من أماكن تتعلق بممارسة النشاطات الرياضية ، ولهذا من الممكن تصنيفها إلي عدة أنواع وذلك من حيث الأتي :

الأهداف : منشآت تنافسية ،منشآت تدريبية، منشآت ترويحية ، تعليمية ، علاجية . . . الخ.

الشكل العام : منشآت خارجية (مكشوفة) ، منشآت داخلية (مغطاة).

الرياضية (اللعبة): الرياضة الجماعية (قدم. سلة. طائرة. يد....).

- رياضات زوجية (تنس. اسكواش...الخ).

- رياضة فردية : (العاب القوى).

[1] المرسوم التنفيذي:رقم91/416 ، المتضمن إحداث المنشآت الرياضية المؤخر في2 نوفمبر 1991 ، الجريدة الرسمية،العدد54 ،الصادرة بتاريخ 30 نوفمبر 1991.

- رياضات المنازلات (الدفاع عن النفس .مصارعة ..الخ).

- رياضات مائية (سباحة . غطس ..الخ).

- رياضيات استعراضية وإيقاعية : (جمباز.....الخ).

- رياضيات الأطفال : (ملاعب الحي.....الخ).

القانونية : منشآت ذات ملاعب قانونية (للمنافسات الرسمية). ومنشآت ذات ملاعب غير قانونية (للتعليم والتدريب والترويح).

التبعية : منشآت حكومية مدارس(جامعات ساحات شعبية.....الخ)، منشآت أهلية/خاصة(شركات. أندية ..الخ..) منشآت تجارية (مراكز رياضية متخصصة :الدفاع عن النفس ، لياقة بدنية ، بولينج .....الخ).

نوعية الأرضية : تعتمد على نوعية وطبيعة النشاط الرياضي زراعة طبيعية ،صناعية مدكوكة ،إسفلت أو بلاط ، خشبية، جليدية ،رملية، فلينية .....الخ.[1]

4- أسس تخطيط المنشآت الرياضية:

هناك عدة مبادئ أساسية يجب مراعاتها عند التخطيط لإقامة النوادي ومراكز التدريب والقرى الرياضية من أجل الاستغلال الأمثل واهم هذه المبادئ التي يتم وضعها في الحسبان والدراسة قبل التنفيذ في ما يلي :

4-1- اختيار الموقع وإمكانية الوصول :

تتوقف دراسة هذا العنصر علي نوع المنشآت الرياضية المطلوب إقامتها حيث يختلف اختيار الموقع ومساحته بنسبة لإنشاء بعض الملاعب .

من خلال هذه النظرة الاختيار انسبها لنوع الملاعب والمنشآت المطلوبة مع مراعاة النقاط التالية :

* يراعى نمو الكثافة السكانية مستقبلا ومعرفة مشروعات التي سوف تقام او توسعات المتوقع إضافتها

* دراسة وسائل الموصلات المختلفة للموقع الذي يستحسن أن يكون قريبا ما أمكن من المدينة أو القرية مع كثرة و سهولة الموصلات المختلفة أليه مباشرة

[1] رواب عمار ،مداخلة بعنوان تسير المنشآت الرياضية وتحديات ذوي الاحتياجات الخاصة ،الجزائر اليومي 2011/07/16 ص 12.

* ضرورة أن تكون جميع الطرق ممهدة تمهيدا جيدا ومضاءة ،سواء بنسبة لطرق الوصول أو الدخول والخروج من الملعب وجميع الطرق المحيطة بالملاعب حرصا علي سلامة وراحة اللاعبين والحكام والجماهير ورجال الإعلام وغيرهم .

4-2- التجانس الوظيفي للملاعب والوحدات :

* يجب أن تكون وحدات خلع الملابس ودورة المياه والحمامات قريبة من أماكن العب .

* يجب أن تكون جميع الملاعب مفتوحة سواء ذات المسطحات الخضراء أو الأرضيات الصلبة حتى يسهل صيانة أرضياتها والتحكم في إدارتها.

* يجب أن تكون مباني الإدارة متقاربة وسهلة الاتصال ببعضها .

4-3 – عزل العوامل غير المرغوب فيها :

* لابد من عزل أماكن الجمهور (المتفرجين) عن أرضيات الملاعب حتى لا يتسبب بعضهم في عرقلة سير اللعب.

* يراعى تخصيص أماكن محددة لرجال الصحافة والإعلام تكفي لوضع الأدوات والأجهزة الفنية حتى يتسنى لهم أداء أعمالهم بكفاءة وسهولة.

4-4- عوامل السلامة والأمن للملاعب :

* يجب أن تكون هناك مساحات كافية من جميع الجهات المحيطة . حتى لا يتعرض اللاعبين أثناء اندفاعهم خارجها لإصابات.[1]

* يجب أن تكون أدوات الصيانة للملاعب و الأدوات الرياضية بعيدة تماما عن أرض الملعب خاصة في الأماكن التي يشغلها .

4-5 – الصحة العامة :

* يجب أن يتناسب عدد دورات المياه بالنسبة لعدد المترددين على المنشاة الرياضية ,مع العناية التامة بالنظافة اليومية و الصيانة الدورية .

[1] إبراهيم محمود عبد الصمد: الموسوعة العلمية لإدارة الرياضة, الإمكانات و المنشآت في المجال الرياضي ,ط1,دار النشر الوفاء,الإسكندرية,2004,ص14.

* يجب العناية المنتظمة بتسوية أرضيات الملاعب ونظافتها وعدم وجود فوارغ مثل غطاء الزجاجات المياه الغازية أو بعض الحفر حتى و لو كانت بسيطة لكي لا يتعرض اللاعبين للأضرار.

4-6-نواحي الإشراف :

يجب أن تكون حجرات وأماكن الإشراف سهلة الاتصال بجميع ميادين النشاط داخل المنشأة و لذلك يفضل دائما أن تكون منافذ الإشراف واجهاتها من الزجاج و أن تطل على الملاعب مباشرة .

4-7-الاستغلال الأمثل :

يعتبر هذا العنصر هو القاعدة الذهبية في تصميم المنشأة الرياضية ,حتى يمكن الاستفادة ما أمكن من مساحة و ظروف الموقع ,لتقسيم مساحته إلى أكثر من ميدان للنشاط الرياضي مع استعمال أجود الأصناف و الخامات ,والبحث عن أجود أنواع الأرضيات للملاعب حتى تتحمل الضغط المستمر عليها و مساعدة اللاعبين في الأداء الحركي المريح.

4-8-الناحية الجمالية:

يجب توزيع الملاعب و المباني على مساحة الأراضي بشكل متناسق مع مراعاة الناحية الجمالية في التصميم و الاهتمام بألوان طلاء المنشآت بطريقة مقبولة ومتقاربة و جذابة,

4-9-الناحية الاقتصادية:

يجب أن يكون الاقتصاد في تكاليف الإنشاء و التجهيز للموقع عاملا على فقد المنشأة الرياضية الحيوية , لذلك ينبغي وضع خطة التنمية الميزانية المخصصة للمشروع.

4-10-توقع التوسع مستقبلا :

بعد أن وضعنا العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها عند تخطيط و إنشاء الملاعب و المدن الرياضية يتبقى علينا مراعاة هذا العنصر الهام, لذلك يجب مراعاة عمليات التطوير المستمرة في تكنولوجيا التجهيزات الرياضية و تعديل القوانين الرياضية للألعاب المختلفة.

4-11-يجب أن تكون المنشأة مسايرة للتطورات المعاصرة بحيث يستفاد عند تصميم المنشأة و إقامتها بأحدث المنجزات العالمية من المنشأة الرياضية التي تنصف بالقدرة الكبيرة من التطور الذي وصل إليها العالم.[1]

[1] إبراهيم محمود عبد المقصود: مرجع سابق,ص15.

4-12-الصيانة:

من أهم العوامل الاقتصادية للمنشأة ,فالتخطيط السليم لصيانة المنشاة ومرافقها يمكن من استغلالها لسنوات أطول وهي على نفس الشكل الذي أنشئت عليه هذه المنشأة ,وقد تكون الصيانة (يومية, أسبوعية, شهرية, سنوية)

5- مكونات المنشأة الرياضية:

-الإستاد الأولمبي: وهو من المنشآت الرئيسية الهامة الموجودة في الدورات الأولمبية و تقام فيه الألعاب الأولمبية الآتية :كرة القدم –ألعاب القوى الخفيفة –السباق على المسطحة –سباق الموانع المنتظمة –سباق الموانع الصناعية المختلفة –المشي –القفز –الرمي –المسابقات المركبة .

و الإستاد ينقسم إلى قسمين : أرض الملعب و المنشأ الرياضي المحيط بأرض الملعب .

ومن العناصر الهامة في الإستاد هي المدرجات فمنها يمكن للمشاهدين أن يرو الألعاب الرياضية التي تمارس في أرض الملعب.

حجرات تبديل الملابس الرياضيين وهي تتكون من قسمين: قسم خاص بألعاب القوى الخفيفة و قسم خاص بالألعاب الجماعية.

حجرات تبديل ملابس الحكام.

حجرات الصحفيين: وتكون دائما منفصلة على الجمهور لعدم الشوشرة على الأجهزة.

صالونات كبار الزوار و ضيوف الشرف :و هي تتكون من صالونات فخمة بها جميع الخدمات الخاصة ومنها يخرج كبار الزوار و ضيوف الشرف إلى المنصة و يوجد في المنصة سلالم تؤدي إلى أرض الملعب لكي يصعد الفريق الفائز لاستلام الجوائز من كبار الزوار .

وسنرد فيما يلي نماذج من المنشآت الرياضية الدولية :

إستاد رياضي بفرانكفورت ألمانيا الغربية :أقيم هذا الإستاد بمنطقة رياضية بها حمام للسباحة مكشوفة وهو يتسع ل 70000 متفرج مع الفصل التام بين المداخل الرئيسية للجمهور و مداخل كبار الزوار لمنصة الشرف و مداخل اللاعبين مع مراعاة الرؤية البصرية السليمة للمشاهد في ميول المدرجات بحيث يتاح له مشاهدة جميع أنحاء الملعب بوضوح، أما منصة الشرف و كبار الزوار فكانت موجودة في وسط المدرجات من الناحية الجنوبية و متصلة بأرض

الملعب مباشرة و كانت منصة الشرف مغطاة من أعلى المدرجات مع استغلال التغطية في وضع مكاتب الصحفيين و المراسلين الأجانب والإعلام لفصلهم من مدرجات الجمهور و ثم توزيع الخدمات العامة من كافتيريا ودورات المياه خلف المدرجات الخاصة بالجمهور[1]

و اعتمد المهندس المصمم على الإضاءة الطبيعية لكون الإستاد مكشوف مع عدم وجود كشافات علوية على جوانب الإستاد للإضاءة ليلا .ومن عيوب هذا الإستاد الارتفاع الكبير للمدرجات مما ينتج عنها إلقاء الضلال على أرض الملعب مما يؤثر على الرؤية البصرية للمشاهد و اللاعبين أيضا.

إستاد رياضي بمدينة برازيليا بالبرازيل: وهذا الإستاد شبيه إلى حد ما من ناحية التغطية بالإستاد الأولمبي المقام في الدورة الأولمبية بمونتريال عام 1976 وهو يسع 70008 متفرج .أما المدرجات فكانت تنقسم إلى قسمين :الأول تحت مستوى الأرض و الثاني فوق مستوى الأرض مع مراعاة الرؤية البصرية السليمة بحيث يتاح مشاهدة جميع أنحاء الملعب مع وجود منصة شرف خاصة بكبار الزوار في وسط المدرج الموجود تحت مستوى الأرض و متصلة مباشرة بأرض الملعب و لها مداخلها الخاصة بها من الخارج .أما بالنسبة لتوزيع العناصر و الخدمات الخاصة بالجمهور فكانت موجودة خلف المدرجات العلوية أما بالنسبة للعناصر و الخدمات الخاصة باللاعبين و الحكام فكانت موزعة في الفراغات المناسبة التي تحت المدرج الموجود أسفل مستوى الأرض، أما من ناحية الإضاءة فكان الاعتماد أساسا على الإضاءة الطبيعية لأن الإستاد كان شبه مكشوف أما في المسابقات التي تقام ليلا كان الاعتماد على الإضاءة الصناعية الموجودة في أخر التغطية العلوية للإستاد .

إستاد ناصر الرياضي :تم افتتاح الملعب الرئيسي بالإستاد في 1960 وهو يتوسط قلب مدينة نصر بالمنطقة الرياضية التي سوف تمثل مدينة رياضية متكاملة من حيث أنواع وسعة الملاعب و المدرجات و الخدمات اللازمة له و مواقف السيارات التي تسمح بإقامة الدورات الأولمبية في جمهورية مصر العربية . و يبعد الإستاد بحوالي 17 كم عن مطار القاهرة الدولي .

يتكون الإستاد من وحدات مختلفة تم إنشاء بعضها ويتكون من :

1-الملعب الرئيسي100000 استعراضات ألعاب القوى- كرة القدم –كرة يد –هوكي –جمباز- رفع أثقال .

2-الصالة المكشوفة 11000 جمباز- رفع أثقال- مصارعة- كرة سلة- ملاكمة - تنس- كرة يد - كرة طائرة.

3-الصالة المغطاة2500 كرة سلة- كرة طائرة –كرة اليد –جمباز –رفع أثقال –مصارعة –ملاكمة –تنس انزلاق عجل .

[1] إبراهيم محمود عبد المقصود :مرجع سابق ،ص 30.

4- إستاد السباحة 10000 سباحة –غطس –كرة ماء –سباحة توقيتية .

5- الفيلودروم 7000 دراجات –هوكي .

6-إستاد الاستعراضات 200000 استعراضات –بولو –فروسية .[1]

7- ملعب الرماية رماية.

8- ملعب الفروسية فروسية .

كما تحتوي عناصر الإستاد على ملاعب إضافية لكرة القدم و كرة السلة و ألعاب القوى و المصارعة والملاكمة وغير ذلك من الألعاب .

أقيمت مدرجات الملعب الرئيسي من طابقين :الطابق السفلي تتسع مدرجاته لأكثر من 45000 مقعد .أما الطابق العلوي فتتسع مدرجاته لأكثر من 35000 مقعد.

صالات الألعاب المغطاة :و هي شبيهة بالإستاد ولكن أصغر في الحجم منه وتكون دائما مغلقة للحماية من العوامل و التأثيرات الجوية و تقام فيها الألعاب الآتية :

-بعض ألعاب القوى الخفيفة –ألعاب القوى الثقيلة مع ألعاب الملاكمة –الرياضة بالكرة المنفوخة ما عدا كرة القدم وكرة الرجبي -الرياضة بأدوات ومعدات مختلفة.

وتتكون الصالات المغلقة من أرضية الملعب والمنشآت الرياضية التي حول الأرضية .

صالة مغطاة بمدينة لوس أنجلس بالولايات المتحدة الأمريكية : وهي تسع 6000 متفرج و7000 متفرج عندما تكون أرض الملعب خاصة بالألعاب التي تحتاج إلى مقياس ملعب صغير.

وتمارس فيها الألعاب الآتية : كرة اليد –كرة الطائرة –كرة السلة –كرة التنس –ألعاب القوي الخفيفة –المصارعة و رفع الأثقال .و الجمهور يدخل من مداخل موجودة من الناحية الشرقية و الغربية و روعي في تصميم المدرجات كبرها من الناحية الشرقية و الغربية مع مراعاة الرؤية البصرية السليمة بحيث يتاح مشاهدة جميع أنحاء الملعب مع وجود منصة الشرف وخدماتها في منتصف المدرجات السفلية المباشرة لأرض الملعب. ووضعت العناصر و الخدمات جميعها أسفل المدرجات مع مراعاة اختيار الفراغ المناسب لكل منها حسب وظيفته كما تم فصل مداخل اللاعبين و الحكام إلى أرض الملعب فصل تام عن مدرجات الجمهور حتى لا يحدث أي احتكاك فيما بينهم .أما

[1] إبراهيم محمود عبد المقصود: مرجع سابق , ص 32.31.

من ناحية الإضاءة فكان لاعتماد أساسا على الإضاءة الموجودة في أعلى الصالة ثم تم معالجة المشاكل الصوتية داخل الصالة بواسطة التصميم المعماري نفسه فقد كان ميل التغطية على المدرجات ووضع المواد الخاصة بامتصاص الصوت من أسباب معالجة الصوت في الصالة المغطاة مع الاعتماد على التهوية الصناعية (التكييف المركزي) الموجود تحت مستوى المدرجات ووزع في أنابيب على جميع أنحاء الصالة المغطاة صالة ألعاب مغطاة بروما-إيطاليا :أقيمت في عام 1960 وهي تسع 4000 متفرج في حالة وجود الملاعب.[1]

الكبيرة (كرة اليد –كرة السلة –التنس) وتسع 5500 متفرج في حالة وجود الملاعب الصغيرة (الملاكمة-المصارعة) أما المدرجات فروعي في تصميمها الرؤية البصرية السليمة بحيث يتاح مشاهدة جميع أنحاء الملعب ، مع وضع العناصر والخدمات جميعها اسفل المدرجات مع مراعات اختيار الفراغ المناسب لكل منها حسب وظيفته . مع الاعتماد أساسا على المضاءة الصناعية الموجودة في اعلى الصالة كما كانت هناك إضاءة طبيعية للصالة على المحيط الدائري اعلى مدرجات الجمهور. مع معالجة المشاكل الصوتية داخل الصالة بواسطة التصميم المعماري نفسه فقد كانت التغطية عبارة عن قوس كبير من دائرة يقع مركزها في باطن الأرض مما يؤدي الى عدم تكوين اي بؤرة صوتية داخل الصالة كما ان ميول الجدران والأسقف يؤدي إلى تشتيت الصوت في عدة تشتيت الصوت في عدة اتجاهات مما يؤدي في النهاية الى زواله مع الاعتماد على التهوية الصناعية مع وجود تهوية طبيعية من النوافذ الجانبية في حالة عطل التهوية الصناعية .

صالة مغطاة بمدينة برلين بألمانيا الغربية : وهي تسع 2000 متفرج وهي بطول 60 متر واقصى عرض لها 60 متر أيضا وبارتفاع 20 متر وكانت توجد المداخل الرئيسية من ناحية الجزء الشمالي للصالة ومنها يصعد الجمهور الى المدرجات مع وجود مداخل ثانوية من الناحية الجنوبية مع وجود سلالم في الجزء الشرقي والغربي للصالة تساعد في خروج الجمهور منها ، أما بالنسبة لتوزيع العناصر والخدمات الخاصة للجمهور فكانت مجودة في الجزء الجنوبي من الصالة في الدور الأرضي أما عناصر وخدمات اللاعبين والحكام فكانت موجودة تحت سور المدرجات من حجرات تبديل الملابس وحجرات تدليك وحمامات سونا ودورات مياه ومركز إسعاف مع الفصل التام بين الجمهور واللاعبين من ناحية المداخل والمدرجات مع الاعتماد على الإضاءة الطبيعية مساعدة لها الإضاءة الصناعية عند المسابقات التي تقام ليلا ثم تم معالجة المشاكل الصوت داخل الصالة بواسطة الكسرات الناتجة عن التصميم المعماري لنوع التغطية مع وضع المواد الخاصة بامتصاص الصوة مع الاعتماد على التهوية الطبيعية في الفتحات الكثيرة من التصميم المعماري.[2]

---

[1] حسن احمد الشافعي ,الموسوعة العلمية الإدارة و المنشآت في المجال الرياضي ,ط1 دار الوفاء الدنيا للطباعة و النشر ,الإسكندرية 2004,ص20

[2] إبراهيم محمود عبد المقصود :مرجع سابق ،، ص 34.35.

6- التنظيم المالي للحظائر المتعددة الرياضات :

نحاول تحديد المصادر الرئيسية المكونة للأحوال اللازمة من اجل تسيير الحضائر المتعددة الرياضات ، كما نشير إلى ان لمحاسبة مهيكلة على الشكل الإداري .

ان أموال وميزانية مكتب المركبات المتعددة الرياضات تتكون مما يأتي :

عن طريق المداخيل :

أ –مداخيل عادية:

نصيب من المداخل يكتسب عن طريق إقامة تظاهرات رياضية وثقافية ،تنظم في هذه المرافق الرياضية والتي تمثل سوي 25 % بالمئة من المداخل الإجمالية.

– مداخيل ناقصة عن طريق الخدمات والإشهار.

– الأموال المخصصة لتجهيز والعمل تقدم من طرف الدولة والجماعات محلية وعن طريق المؤسسات العمومية أو التنظيمات العمومية أو الشعبية الوطنية.

ب– مداخيل غير عادية :

نابجة عن النفقات والمصاريف منها مصاريف ونفقات العمل والتجهيز والتشغيل بالإضافة إلي النفقات الضرورية للعمل والتجهيز من اجل البلوغ إلى الأهداف المسطرة من طرف إدارة المركب.

-نلاحظ أن التمويل المالي لهذه المؤسسات يعتمد على مساعدات الدولة والجماعات المحلية من خلال تخصيص ميزانية بالإضافة إلى تقديم مساعدات التي تخصص للتجهيز والصيانة. [1]

7-استعمال المنشآت الرياضية :

لقد تم تحديد مخططات وبرامج عمل المنشآت الرياضية الخاصة بالاستفادة والاستعمال من طرف مختلف الأصناف الممارسة للنشاطات الرياضية وفي هذه النقطة نحاول أن نبين كيفية استعمال المنشآت الرياضية يتم تحديد مخطط سنوي للاستعمال لكل منشأة بالتفصيل وهذا في بداية كل سنة رياضية : ويتم هذا في توافق وتفاهم مع كل الفرق والنوادي المستعملة وهي المرتبة على النحو التالي :

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، وزارة الشباب والرياضة ، الأمر 117.77 المتضمن إنشاء وتنظيم مكتب الحظائر المتعددة الرياضات 6 أوت 1977 المادة: 6-7.

7-1- من اجل المنافسات :

1- التظاهرات الرياضية الدولية .

2- البطولات الوطنية المدنية المدرسية الجامعية ، العسكرية في الحالة التي يكون تنظيمها يهدف الى السياسة الرياضية .

3- مهرجان للرياضة بين فرق المستوى الوطني في الرياضات الجماعية .

4- اللقاءات الرياضية بين الفرق المستوى الوطني في الرياضات الجماعية .

5- اللقاءات الجهوية بين الفرق الجهوية والشرفية للرياضات الجماعية والفردية .

6- اللقاءات المحلية التي تجمع بين الفرق داخل الولاية – يوم من الأسبوع يكرس من اجل تنظيم المنافسات في المجال المدرسي

7- نصف يوم في كل أسبوع ينضم أو يحجز لتنظيم المنافسات في المجال الجامعي والعسكري.[1]

7-2-استعمال المنشآت الرياضية من اجل التدريبات :

1 جمعية رياضية ذات مستوي الوطني لها الحق في التدريب لمدة ساعتين في كل يوم

2- جمعيات الرياضية ذات المستوى الجهوي أو الشرقي لها الحق في حصتين مدة كل حصة ساعة ونصف وهذا في كل أسبوع

3- المدارس الرياضية التي تحتوي شباب الموهوبين في الولاية لهم الحق في التدريب فلحصتين في الأسبوع كل حصة حوالي ساعة ونصفد

4 مؤسسة تربوية، جامعية أو وحدة عسكرية لا تحتوي علي منشآت الرياضية يسمح لها باحتضان حصص التعليم والتربية الرياضية ويجب أن تكون في بداية اليوم وبعد الزوال

5-الجمعيات الرياضية المحلية. [2]

[1] حسن احمد الشافعي ،مرجع سابق ،ص125.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. وزارة الشباب و الرياضة الأمر 117-77 المتضمن إنشاء وتنظيم مكتب الحظائر المتعددة الرياضات 6 أوت 1977، المادة: 6-7.

7-3-استعمال المنشآت الرياضية من اجل تكوين الإطارات :

حصص التربية العملية لها الأولوية بالمقارنة مع العمليات المبرمجة في حالة القيام بتربصات لتكوين الإطارات، هذه هي كل الترتيبات الخاصة باستعمال المنشآت الرياضية العمومية خصوصا الحظائر المتعددة في الرياضات، بدأ باستعمال المنشآت من اجل تنظيم المنافسات الخاصة بكل الأندية المتواجدة علي مستوي علي الولاية سواء كانت فرق رياضية عادية أو حتى جامعية أو عسكرية وأيضا المدرسية وقد خصص جانب من الوقت الاستعمال هذه المنشآت الرياضية من اجل الممارسة حسب الأولوية.

8-نمط تسير المنشآت الرياضية العمومية :

لقد راعت الدولة منذ الاستقلال أهمية المنشآت الرياضية في تطوير ممارسة الرياضة لدى فئات واسعة من المجتمع, ونظرا لكون هذه المؤسسات لها دور كبير في التنمية الاجتماعية بعيدا عن الدور التجاري الذي تلقيه باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى ,فقد حرصت أهداف و أسس لتسييرها فضلا عن ضرورة إنشاء مختلف المؤسسات التربوية و التعليمية ,فقد في المادة 89 الباب الرابع من الأمر رقم 95.09 على: احتواء المناطق السكنية و مؤسسات التربية والتعليم و التكوين على منشآت رياضية ومساحات اللعب وذلك طبقا للمواصفات التقنية والمقاييس الأمنية .

و من خلال هذه يتثبت لنا تأييد الدولة على ضرورة نشر جميع المنشآت الرياضية, كما أكدت على ذلك في المادة رقم 93 الباب الرابع من الأمر رقم 95-09 .

وهي " أنه يمكن ووفقا لكيفيات محددة عن طريق التنظيم التنازل عن استغلال المنشآت العمومية المنجزة بالمساهمة المالية للدولة أو الجماعات المحلية لفائدة هياكل التنظيم و التنشيط للمنظومة الوطنية للتربية الرياضية".

وعندما نتمكن فيما جاء في هذه المادة نجد نوعا من المرونة في قضية التسيير لمختلف المنشآت و هذا راجع بالدرجة الأولى الى النظام الاقتصادي الذي دخلت فيه, و ان كانت هذه الأخيرة تأخذ طابع المؤسسة العمومية فالدولة لم تذهب الى خصوصيتها وإنما أقلمتها مع النصوص الأساسية.

9- وضعية المنشآت الرياضية المحلية :

من خلال نمط التسيير للمنشآت الرياضية فهو لا يختلف عن نظيره في باقي المؤسسات الاقتصادية العمومية ،وان كان يشمل تمويله أساس على إيرادات ومساعدات الدولة فإن مجال التجهيزات والصيانة يعرف صعوبات عديدة ومن بين الأسباب التي ادت إلي هذه الاوضاع ندرجها في ما يلي :

- أدت التكاليف للاستقلال الباهظة والمتربطة بإختيار نوعية المنشآت.

- ضعف التسيير وسببه غياب تربصات التحضير وعدم تسطير مخطط في مجال التسيير وتهاون المسيرين.

- أدى نقص التردد علي المنشآت الرياضية تقليص المداخيل.

-نسبة الضرائب ادت إلي نقص في إرادات المنشآت الرياضية.

- تدهور العملية التسيير بسبب نقص مساعدات الدولة وارتفاع نسبة التكاليف استعمال الأجهزة(الطاقة الكهربائية والمياه).

- سوء الصيانة الذي مس جميع هذه المنشآت الرياضية والذي يرجع إلي الدرجة الأولى إلي سوء الاهتمام والمراقبة.

- بعد المسؤول الأول عن هذه المنشآت وعن ميدان التطبيق نتج عن هذه الأسباب تدهور كبير بحالة المنشآت الرياضية وكذا لتجهيزات مما أدى إلى فشل النظام المتبع في تسييريها.

وكانت النتائج وخيمة بنسبة لها وللاقتصاد الوطني حيث كان لعجز الدولة عن تحمل الاعباء لمالية لتسيير جميع هذه المنشآت الرياضية الأثر الواضح.

-كذلك ضعف الاقتصاد الوطني والعجز عن إيجاد موارد جديدة لتمويل إلي جانب هذا إنجاز منشآت رياضية جديدة وإلغاء البعض منها.

فكانت كنتيجة حتمية ذهاب إلى حد القول بفشل تسيير هذه المنشآت الرياضية بدرجة الأولى وعلى الاقتصاد الوطني حيث تقل المداخيل.[1]

[1] الأمر رقم 95-09 المؤرخ في 25 رمضان 1415 الموافق 25 فبراير 1925،يتعلق بتوجيه المنظومة وتطويرها، وزارة الشباب والرياضة ،الباب الرابع ص 32.

9-1- محاولة إعطاء البديل:

إن وضعية المنشآت الرياضية التي آلت إليها من تدهور يرجع بالدرجة الأولى إلى سوء التسيير و المسايرة لها و بالتالي فشل نمط التسيير كان فاشلا في طرق تطبيقه و مواد تنظيره.

ولهذا نحاول إعطاء بعض الاقتراحات أو إيجاد البديل لإعادة إصلاح هذه المنشآت و الدفع بها للخروج من دوامة الأزمة التي تحيط بها فيجب على المعنيين و السلطات اتخاذ بعض الإجراءات منها:

- التخفيض من نسبة الضرائب حتى ترتفع نسبة الإيرادات و المداخيل.
- الالتزام بعمليات إعادة الترميم و الصيانة لهذه المنشآت و التجهيزات الرياضية.
- ترقية عرض مختلف الممارسات الرياضية.
- إعادة النظر في موارد المنشآت في طريق برنامج استثماري إلى منشآت متعددة الموارد.
- تدخل الدولة و السلطات العمومية في تقديم المساعدات و الإيرادات.

- تخفيف الفعالية الاقتصادية و العمل على الرفع من المردودية و الإنتاجية الإعطاء الدفع للمنشآت الرياضية.
- توفير العتاد و التجهيزات الرياضية في السوق الوطنية.

كذلك العمل من اجل التصدي لهذا العجز الذي يعتبر عامل توقف تنمية التطبيق الرياضي, وذلك بالقيام بـ:

- إعادة اتفاقية بين وزارة الشبيبة و الرياضة ووزارة الاقتصاد خصوصا الجمارك من اجل تشجيع استيراد المعدات و التجهيزات الرياضية.
- تشجيع إنشاء شركات مختلفة مع تساوي نظام الجمركة و الضريبة.
- حث المؤسسات العمومية الصناعية و التجارية لقطاع الشباب و الاستثمار في انتاج العتاد الرياضي.
- الترخص باستيراد العتاد الرياضي و تخفيض رسوم الضريبة.[1]

[1] الأمر رقم 95-09 نفس المرجع السابق ، ص32.

9-2 التنظيم الجديد لبعض المنشآت الرياضية العمومية :

لقد أصبحت المنشآت الرياضية تمارس نظاما جديدا في تسيير شؤونها، ويتضح ذلك من خلال ما جاء على سبيل المثال في المرسوم التنفيذي 90.48 لسنة 1990.

المعدل والمتمم للأمر 71.71 المتضمن إحداث المركب الأولمبي حيث جاء في المادة الثانية من هذا المرسوم إن مكتب الأولمبي الذي يدعي في صلب النص المكتب وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يستمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي.

نستنتج من خلال ما جاء في هذه المادة أنها ذهبت إلي جد كبير لتطبيق المبادئ والأسس التي يقوم عليها تنظيم مؤسسات عمومية ، خصوصا المبدأ المتمثل في الاستقلالية.

حيث جاء في الأساس القانوني للمؤسسة العمومية المستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والتي تصبح تسري عليها قواعد القانون التجاري وبالتالي تخلوها القدرة علي اكتساب الحقوق، والتحمل بالالتزامات وهذا ما يدعم استقلالية المؤسسة من وجدود ذمة مالية مستقلة مما ينتج عنه أرباح وتراكم في الأموال.

إن الشخصية المعنوية هي عامل إسناد الملكية، كما انه يترتب عنها سياسة التمويل الذاتي وذلك بالاعتماد على الموارد الخاصة بالمؤسسة وفائض الأرباح دون تدخل من الدولة، كذلك تمتعها بالأهلية القانونية أي إن المؤسسة لها حق الاشتراط ،الالتزام والعاقد بكيفية مستقلة بواسطة أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض .لكم كماليتها ليست مطلقة بحيث إنها مقيدة بالحدود التي يعنيها عقد إنشائها أو المقررة من طرف القانون.

أما في ما يخص الشطر الأول في من مادة والمتمثل في طابع التجاري والصناعي لهذا المنشآت فمبدأ المتاجرة يتعلق بوظيفة ونشاط المؤسسة من حيث خضوعها لمبدأ الإدارة التجارية المعمول بها في المشروعات التجارية الخاصة الخاضعة إلى أحكام القانون التجاري من حيث التنظيمات أو أعمالها أو أموالها.

من ناحية التنظيم فهي منظمة على شكل الشركة ويمكن اعتبار المنشآت الرياضية هي من هذا الشكل مساهمة عامة لمساهمة الدولة في تسيير شؤون هذه المنشآت بأموالها، أما من ناحية الوظيفة فإنها تقوم بأعمال تجارية طبقا لما تبرمه من عقود تجارية توخيا للسرعة الائتمان والإقلاع من الشكليات، واحترام القوة الملزمة للعقود وتشديد الجزاء على عدم التنفيذ.

أما من ناحية المالية للمؤسسة ذات الطابع التجاري فالنظام التجاري القانوني الحاكم للأموال وممتلكات المؤسسة يرتد إلي أحاكم النظام التجاري لإخراجها من نطاق فكرة الأموال العامة، وبالتالي تبقي خاضعة الأحكام القانون

الخاص من حيث التصرفات إذ عليها في تكوينها او تسيرها فإن رأس المال التأسيسي يجب إن يكون مكتوبا ومدفوعا بكامله حسب الأشكال الذي نصت عليه قواعد التسيير المالي. [1]

أما من ناحية التسيير فان المؤسسة تدار وفق الشكل التجاري منعدمة علي نظام التسيير المالي والمحاسب التجاري، وبالنسبة لأموال التشغيل فإنها على اختلاف أنواعها قابلة للتنازل منها والتصرف فيها وحجزها حسب القواعد المعمول بها في التجارة، فهي محلا لمختلف التصرفات التجارية من بيع، وتنازل وإيجار.. إلخ وهذا خلافا للوضع السابق، أين كانت أموال المؤسسات العمومية الاشتراكية هي أملاك الدولة ولا يمكن التصرف فيها، أما الأموال الأساسية فهي خارجة عن التعاون المدني والتجاري بحيث لا يمكن لا التصرف فيه أو اكتسابها وذلك علي غرارة الحماية المدنية المبسوطة على الاموال العمومية، حفاظا باستمرارية المؤسسة العمومية في أداء مهامها.[1]

9-3- نقد التنظيم الجديد للمنشآت الرياضية :

بعدما مرت الجزائر بعدة مراحل في تسيير المؤسسات أبتدئ من فترة استقلالها إلي غاية فترة الثمانينات حيث التجأت الدولة إلي انتهاج منهج جديد في تسيير منشأتها ومؤسساتها والذي تدعم بقانون 1988 والذي ينص في النصوص والمواثيق الأساسية للبلاد وعلى رأسها الميثاق الوطني لسنة1986 والذي ينص على تحديده على ضرورة منح المزيد من الاستقلالية لهذه المؤسسات العمومية قصد تحسين أكثر فعاليتها سواء على مستوى نموها الخاص أو على مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وذلك عن طريق احترام المعايير والتحكم أفضل في قواعد التسيير.

وكذلك مختلف النصوص الأساسية التي كانت تلح على مبدأ الاستقلالية خاصة المؤتمر الاستثنائي لسنة 1980م الخاص بالقاضية الاقتصادية والمتعلق بلائحة التسيير والتنظيم إلى إصلاح وسائل قاعدة التنظيم للممتلكات الدولة وإثراء نظم التخطيط ولا مركزية وديمقراطية الاقتصاد في اتجاه تطوير المؤسسات واستقلالية التسيير على جميع مستويات الجهاز الاقتصادي والاجتماعي.

لهذا فقد المنهج المشرع الجزائري هذا المبدأ في التسيير المؤسسات كما لاقته مختلف أنماط التسيير في الجزائر من فشل كان كامن في طريق تطبيقيه ومواد تنظيمه وقد جاء هذا النظام الجديد لينعش ويعيد ويعطي نفس انطلاقه

---

[1] - الجريدة الرسمية الجزائرية المرسوم التنفيذي 48.90 المؤرخ 30 يناير سنة 1990 ،المادة02 المعدل والمتسم للأمر رقم71.71 المؤرخ 2 نوفمبر 1971.المتضمن أحداث المركب الأولمبي العدد 05 ، 01 فيفري 1990.

(1) المرسوم التنفيذي48.90 المؤرخ 30 يناير سنة 1990.المادة 02 المعدل والمتسم للأمر رقم71.71 لمؤرخ في 2 نوفمبر1971.المتضمن أحداث المركب الأولمبي بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.العدد5، 01 نوفمبر 1990.

جديدة لهذه المؤسسات والمنشآت والدفع بها إلي التطور والازدهار والتحسين من مستوياتها بالخروج بها من أزمتها، والذي كان مالها الفشل والإفلاس لا محالة من إجراء ضعف وسوء التسيير السابق.[2]

9-4- ضرورة الفعالية والكفاءة في التسيير للمنشآت الرياضية:

يقوم المسير بأعماله في أطار من الفعالية والكفاءة حيث تعني هذه الأخيرة إنجاز المهمة المناسبة القيام بالعمل المطلوب ويمكن قياس ذلك بمدى تقديم هذه المنشآت الرياضية بخدمتها بالرياضية وإما الكفاءة فتنعني أنجاز المهام بطريقة سليمة، فعلى سبيل المثال تخفيف تكلفة الوحدة المنجزة مع المحافظة على النوعية وهذا يدل على زيادة الكفاءة.

إن الفعالية تشير إلى قيام بالعمل المناسب بينما تشير الكفاءة إلي قيام بالعمل بطريقة مناسبة، من هذا يمكن القول بأن المسير الفعال الغير كفئ أفضل من المسير الكفء ،ويلاحظ في الواقع أن فشل معظم التنظيمات يرجع إلي عدم الفعالية، أكثر مما يرجع إلي عدم الكفاءة، نستنتج أن عدم الفعالية وعدم الكفاءة في التسيير لعمل المنشآت يعكسان سلبا على الخدمات المنتجة، حيث تصبح هناك رداءة الخدمات وارتفاع التكاليف.

من خلال نلح علي ضرورة التحلي بالكفاءة في التسيير في الأوضاع الحالية لتسير المنشآت الرياضية وذلك حفاظا على تقديم الخدمات بتكاليف معقولة نتيجة للوضعية الاجتماعية السيئة التي تميز بها بلادنا، نعني بذلك إن الأندية الرياضية وحتي الرياضيين لا يمكنهم استعمال المنشآت الرياضية، ومنه الكفاءة والفعالية والتسيير يعود بالفائدة المشتركة على كلا الطرفين من جهة وعلى التسيير الحسن لهذه المنشآت الرياضية من جهة أخرى ،حيث يكون استثمار وزيادة من حيث الزبائن، أين يكون المستفيد هو المنشآت الرياضية بالدرجة الأولى.

9-5-أفاق الممارسة الرياضية في ظل النظام الجديد لتسيير المنشآت الرياضية:

على حسب ما جاء في النصوص والمواثيق القانونية التي تحث على توفير وتهيئة المنشآت الرياضية، وضرورة نشرها عبر كافة المناطق السكنية وهذا من أجل مساعدة أكبر عدد يمكن من الشباب الجزائري على ممارسة مختلف النشاطات الرياضية ولذا فقد قامت الدولة بعمل رائد مشجع.

لكن ونظرا لطريقة التسيير المطبقة غالبا لهذه المنشآت فقد واجهتها مشاكل وعراقيل ألت دون الوصول إلي الأهداف المسطرة، ومن ثم فقد قامت السلطات بالتفكير في شيء جديد يعطي الدعم والنفس القوي للنهوض بها من جديد وانتهاج نظام أخر في تسيير هذه المنشآت الرياضية ،والقائم علي مبدأ استقلالية التسيير، بما فيه من أسس تشجع على العمل في غطاء مستقل بعيد كل البعد عن الضغوطات والمراهقة من طرف الدولة في حدود

[2] محمد الصغير بعلي: تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات) ، ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر.1992 ص10.

المتفق عليها من اجل تسير ناجح، وحتى تكون مثالا لكل التنظيمات و المنشآت السابقة الفاشلة وإن طموحات وأفاق الممارسة الرياضية محدودة في إطار عمل المنشآت الرياضية التي تعتمد على نظام أو مبدأ التجاري مثل كافة المؤسسات الأخرى.[1]

لكن في إطار تنظيم الأندية التي تستفيد تمويل م نطرف مؤسسات اقتصادية عمومية، وحتى الخاصة منها ، وهذا من اجل أهداف مشتركة ومتبادلة وإن زاح هذا النظام على مبدأه وهذا فسوف يخلف مشاكل تؤثر سلبا على الرياضة الجزائرية وخصوصا الرياضة الجماهيرية وحتى الفئات الصغرى وعليه فمن واجب السلطات المعنية، اتخاذ تدابير وإجراءات استعجاليه حتى لا تقع في مثل هذه الأزمات والتخفيف من حدة المشاكل التي تعاني منها الرياضة الجزائرية خاصة والأندية الرياضية عامة. كذلك يجب العمل من اجل أن يكون ارتفاع في مستوى الممارسة الرياضية في ظل هذا النظام الجديد للتسيير لهذه المنشآت وإزاحة الذهنيات القديمة التي طرحت عدة مشاكل فيما يخص تسييرها.

وهنا نبين عمل الدولة والقائم على تسيير الأندية الرياضية وتمويلها أو على تسيير المنشآت الرياضية بمختلف أنواعها. وإن كانت هذه الأخيرة تأخذ طابع المؤسسة العمومية، فلم تذهب إلي خصوصيتها مباشرة بل أقلمتها مع النصوص الأساسية الاستقلالية المؤسسات وذلك بتقليص دعمها المالي ولها إعطائها طابع تجاري في تعاملها مع الرياضيين، من اجل إعطاء حماس ودفع للنهوض بالممارسة الرياضية ودفع المستوى البدني وبالتالي الارتقاء للمستويات الأعلى ولما لا في ظل العمل المتواصل لهذه المنشآت والمؤسسات العمومية. [2]

[1] أحمد رفيق الطيب: " التسيير والتنظيم والمنشآت '، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1992.ص 17.16.

[2] أحمد رفيق الطيب: التسيير والتنظيم المنشآت" مرجع سابق.ص18.

خلاصة:

إن الحاجة إلى المنشآت الرياضية والوسائل الرياضية أصبحت ضرورية جدا بدونها لا يمكن تحقيق أهداف وإن قلة المنشآت الرياضية والوسائل يعد عائقا في وجه النشاط الرياضي ،وإنه الضروري استنباط طرائق ووسائل جديدة تفسح المجال الاستخدام أدوات ومعدات بسيطة ومصغرة ومبتكرة أو مكتسبة لكي تملأ الفراغ الكبير الناتج عن نقص أو عدم توفر هذه التجهيزات.

إن توفر هذه المنشآت والوسائل الرياضية معناه زيادة الإقبال والمشاركة إذا ما توفرت فإنها ستظهر الوجه الحقيقي للرياضة من خلال تحقيق أهداف المنشآت الرياضية.